الواحات الخارجة والداخلة

تقع الواحات الخارجة على بعد ١٩٦ كيلو متراً غرب محطة مواصلة الواحات وتقع الداخلة على مسافة ١٨٠ كيلو متراً غربى الخارجة. والأراضى الواقعة بين مواصلة الواحات والخارجة كلها رطبة ملأى بالتلال ما عدا عدة كيلو مترات غربى مواصلة الواحات و٢٠ كيلو متراً شرقى الخارجة يزرع جزء منها .

ويوجد فى الواحات مئات الألوف من الأفدنة الصالحة للزراعة بيد أن المساحة المزروعة فى الداخلة والخارجة هى ٥٩٤٤٠ فداناً . وجملة الأراضى الصالحة للزراعة تبلغ ٣٦٥٨٠٠ فدان فاذا أضيف الى ذلك المساحة المزروعة فعلا بلغت مساحة الأراضى الجيدة ٤٢٥٢٤٠ فداناً ذات تربة رملية طينية خفيفة .

والأسباب الداعية لعدم زراعة هذه المساحة الكبيرة هى : — أولا — كمية المياه محدودة . ثانياً — كل السكان وجهلهم . ثالثاً — طريقة تملك الأراضى تدعو الى التهاون فى الزراعة . رابعاً — رداءة الطرق المتبعة فى الزراعة . — خامساً محاربة الأهالى لأى اصلاح زراعى . سادساً — رداءة المواصلات .

١ — **كمية المياه** — يوجد بالخارجة نحو ٢٤٢ بئراً تخرج من المياه ما قيمته ٩٩٦ قيراطا (القيراط هو المقدار من الماء الذى يكفى لرى أربعة أفدنة فى الشتاء وفدانين فى الصيف) ومع أن هذه المياه ذات قيمة كبيرة هناك فانهم لا يحسنون استعمالها فان الفدان الذى يزرع هذا العام مثلا يترك بدون زرع السنة المقبلة فلا يزرع ثانية إلا فى السنة الثالثة أى انهم يزرعون فداناً واحداً من كل فدانين سنويا ومع ملاحظة أن الأراضى التى تزرع فى الخارجة هى ٦٢٠٠ فدان فانهم يزرعون منها سنويا ٣١٠٠ ولما كان عدد السكان ببلدة الخارجة يبلغ ٨٥٨٤ نسمة فان ما يخص كل واحد

منهم سنويا هو ما يقرب من ثلث فدان وهو مقدار لا يمكن أن يكون محصوله كافياً للقيام بحاجياته وخصوصاً إذا ما كانت طرق زراعتهم متأخرة قليلة الانتاج كما هو الواقع . وربما كانت الأمور فى الداخلة أحسن قليلا مما هى عليها فى الخارجة .

ويتبع الواحيون فى حفر آبارهم طرقا عتيقة وعملة إذ انهم فى بعض الأحيان يأخذون من الوقت سنة أو أكثر لحفر بئر واحدة ملاقين فى حفرها كثيراً من المصاعب ويرجع ذلك الى رداءة الآلات التى تستخدم للحفر فانها عتيقة بطيئة العمل كثيراً ما تنكسر أثناء العمل فيأخذون وقتاً كبيراً فى اصلاحها .

زد على ذلك عدم وفرة الأيدى العاملة لحفر الآبار فانه إذا أحد وجوه تلك البلدة أن يحفر بئراً تعب كثيراً فى الحصول على العمال اللازمين رغم أنه يدفع أجوراً كثيرة حتى إذا ما انتهى من حفرها تكون قد كلفته قسطاً وافراً من النقود . ولو أن هذا نادر الحصول لأن الأغنياء قليلون جداً . والطريقة المتبعة عادة هى أن يجتمع الذين يريدون حفر بئر ويتقاضون فيما بينهم بطرق مطولة وشروط مملة ، حتى إذا ما انتهوا من شروطهم وتقاريرهم بدئوا فى حفر البئر . ومن ضمن شروطهم أن كل عامل يشترك فى حفر البئر يصبح مالكا فعلياً لجزء منها وجزء من الأراضى التى ترويها بنسبة عدد المشتركين فاذا فرض وانه اشترك فى حفر البئر مائة عامل أصبحوا بحكم شروطهم ملاكا لهذه العين بحصص متساوية إلا إذا كان من بينهم من تميز عن البقية فى النفقه فان حصته فى الملكية تكون بنسبة ذلك

ويوجد نوعان من الآبار وهما الآبار الرومانية القديمة والآبار الحديثة . فالآبار الرومانية تحفر على الطريقة الآتية : —

١ — يحفرون حفرة مساحة فوهتها متر مربع وعمقها خمسة أو ستة أقدام ثم تبطن جوانب هذه الحفرة بأفلاق النخيل كى لا تسقط هذه الجوانب على القائمين بالحفر ثم

يستمرون فى الحفر والتبطين على هـذا المنوال حتى يصلوا إلى طبقة لينة يتعذر عليهم الاستمرار فى الحفر .

٢ — عند وصولهم الى الطبقة اللينة الطينية يكون القاع شبه عجينة فتسوى هذه الطبقة (بمسطرين) ويضعون فوقها صندوقا (كما يسمونه) مربعا طول كل ضلع من أضلاعه ٢٢ بوصة وارتفاعه ما يقرب من ٦ أو ٨ بوصات بدون غطاء ولا قاع ثم يوضع هذا الصندوق على هذا السطح المستوى فى الوسط تماما و بدون أى ميل مهما كان طفيفا ثم يملئون الفراغ الموجود حول الصندوق بالمونة والحصى حتى إذا ما وصلوا الى الحافة العليا للصندوق وضعوا فوقه صندوقا مماثلا ودكوا حوله كما فعلوا فى الصندوق الأول ثم يستمرون فى وضع الصناديق الواحد فوق الآخر حتى يصلوا الى فوهة الحفرة .

٣ — بعـد ذلك يستعملون مثقابا قطره تسع بوصات فى عمل ثقب عمقـه من ٤٠ — ٥٠ قدما كما يتراءى لرئيس العمل وفى الوقت نفسه يقومون بعمل ماسورة من سيقان أشجار النخيل قطرها الداخلى ثمان بوصات والخارجى تسع بوصات ثم تغرس فى الثقب الى آخره فاذا لم يصلوا الى حجر الماء على هـذا العمق يستعملون آخر قطره ٨ بوصات و يثقبون الى عمق ٤٠ قدما أخرى ثم يغرسون فيه الى قاعه ماسورة أخرى من خشب أشجار النخيـل قطرها الخارجى ثمان بوصات والداخلى سبع بوصات ويستمرون على عمل ذلك منقصين بوصة من قطر المثقاب والمـاسورة حتى يصلوا الى حجر الماء .

٤ — عند وصولهم الى حجر الماء يستعملون مثقابا خاصا لثقب الحجر وعادة يكون الحجر من (الكوارتز) الذى يسهل ثقبه فاذا ما ثقب هذا الحجر نبعت منه المياه الى سطح الأرض وانسابت من فوهة البئر باستمرار ما دام أصحابها موالونها بالعناية والنظافة

ويحفر النوع الحديث من الآبار بدق مواسـير من الحديد حتى يصلوا الى حجر المياه وعنها يثقبونه فتتدفق الميـاه من فوهة البئر وهذا النوع من الآبار هو المستعمل كثيراً فى هذه الأيام .

بعد انتهائهم من حفر البئر يقدرون عدد قراريطه لمعرفة مقدار الأراضى التى يرويها وما يستحق دفعه من الضرائب الى الحكومة على هذا البئر . والطريقة المتبعة فى تقدير عدد القراريط هى كالآتى : —

أولا — يضعون المفك (شكل ١) فى مجرى المياه بحيث تكون قاعدته (ف ج) ملتصقة بقاع المجرى والضلعان (ى ف) و (د ج) متجهان الى أعلى ويسد الفراغ الواقع بين (ى د) و (د ج) وبين حافة المجرى بالطين أو بغيره بحيث تمر جميع المياه من النقطتين (ى و د) .

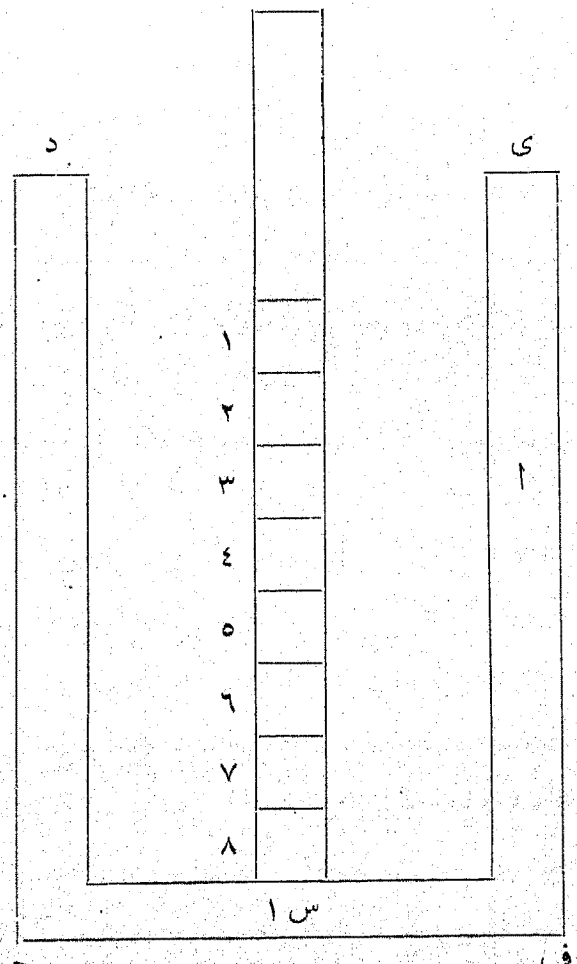

شكل (١) : مفك

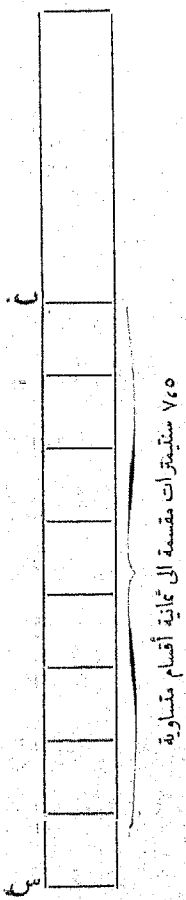

شكل (٢) : طابية

ثانيا — تبلل الطابية بعد أن يأخذون من طولها ٥و٧ سنتيمتراً و يقسمونها الى ثمانية أقسام — بالماء وتوضع فى الرمال أو الثرى وتقلب على وجوهها الأربعة حتى تغطى من جميع جهاتها بطبقة خفيفة من الرمل أو الثرى ثم توضع رأسياً على (ف ج) كما هو مبين فى ثم يرى الى أى قسم أذاع الرمال وتقدر عدد القراريط بالمعادلة الآتية : —

$$\frac{\text{ا فى ب}}{\text{ج}} = \text{عدد القراريط}$$

بحيث أن ا = عدد الأقسام التى وصلت اليها المياه

ب = طول القاعدة (ف ج)

ج = عدد الأقسام (من الثمانية أقسام على الطابية (ب س)

فاذا فرض أن ا = ٥ و ب = ٦ وج = ٨

يكون عدد القراريط = $\frac{٥ \times ٦}{٨}$ = ٣و٧٥

ويتضح مما تقدم عظم ما يكابده الناس من المصاعب وضياع الوقت فى حفر آبارهم مع العلم بأن اتباع مثل هذه الطرق العقيمة المتعبة تثبط من عزائمهم وانها كثيراً ما تعطل عدداً غير قليل من الزراع عن مباشرة أعمال حقولهم العادية وربما كان ذلك لمدة سنة أو أكثر وزيادة على ذلك فان تلك الطرق لا تجارى بأى حال من الأحوال الطرق الحديثة السريعة المستعملة فى وقتنا الحاضر . مع العلم أن معظم الممالك المتمدينة تستعمل الآلات البخارية فى حفر آبارها على أعماق بين ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ قدم

فاذا أردنا تحسين الزراعة فى الواحات والانتفاع بتلك المساحات الكبيرة الصالحة للزراعة فما علينا إلا أن ندرس حالة الماء دراسة جيدة وحيث انه قد سبق لمصلحة المساحة على ما أعتقد أن درست هذا الباب وتحققت من وجود المياه الكافية فالباقى علينا إذا هو دراسة الطرق الفنية التى يمكن بها إخراج المياه على وجه الأرض .

وذلك لا يتأتى طبعاً إلا إذا أرسلت الحكومة لجنة مكونة من مهندسين ماهرين لاستنباط ما يكون ملائما من الآلات البخارية لحفر الآبار ولوضع أحسن ما يمكن من الطرق لتوزيع الميـاه على الزراع حتى إذا ما تم ذلك نشطت الأهالى ورحل الى الواحات كثير من سكان وادى النيـل الفقراء حيث يجدون فى الواحات مجالا واسعاً للرزق ويخف الازدحام الشديد المتزايد لسكان وادى النيل .

٢ — كسل الأهالى وجهلهم — كانت الواحات منذ ما يقرب من ١٥٠٠ سنة تحت حكم الرومانيـين الذين ينسب اليهم حفر الآبار المسماة باسمهم والتى يرى آثار بعضها فى عدة جهات . ومن البلاد التى يوجد بها هذه الآثار هى بلدة «باريس» التى يوجد بقربها ما يقرب من ٤٥٠٠٠ فدان من أجود الأراضى والتى كانت يزرع بعضها أو كلها بدليل وجود آثار تلك الآبار بها .

إن سكان الواحات وخصوصاً الخارجة كسالى لا يهتمون الاهتمام الواجب بما فيه مصلحتهم بل ربما وقفوا فى وجه أى اصلاح . وقد كتب الرومانيون على آثارهم التى تركوها بالبربا (البربا — آثار بلدة قديمة واقعـة على بعد عدة كيلومترات شرق الواحات الخارجة) . « ان سكان هذه الواحات كسالى ناكرو الجميـل كثيرو الشكاوى ضد موظفى الحكومة » ولربما كان فيما كتبه الرومانيون على آثارهم بعض الصدق ولكنى أعتقد أن هناك وجهة خطأ فى هذا الحكم فان الناس الذين عاشوا فى زمن الرومانيين كانت حاجيـاتهم قليلة وكانوا قانعـين بنصيبهم اذا ما توافر لديهم ما يحتاجونه من الملبس والمأكل لأنه فى ذلك الوقت لم يكن مستوى الحياة عالياً كما هو فى الوقت الحاضر ولذلك لم يحتاجوا لاجهاد أنفسهم فى سبيل الحصول على حاجياتهم القليلة ولو كانت أراضيهم فى ذلك الوقت غير محتلة بالرومانيين لحذو فى الغالب حذو غيرهم من سكان وادى النيل .

احتل الرومانيون هـذه البقعة من القطر منذ ١٥٠٠ سنة كما تقدم واستعبـدوا

أهلها إذ كان من عاداتهم كما نعلم أن يستبعدوا سكان المناطق التى يحتلونها ونعلم أيضاً أن الاستعباد يضعف من شخصية المستعبدين ويميت فيهم روح العزة والقومية الى درجة يصبحون معها عاجزين عن القيام بترقية شئونهم وتدبير أمورهم وقد شب الابناء على مثال آبائهم فطبعوا على الخمول وعدم الاعتماد على النفس والخوف من العمل ويتجلى لك ذلك الخوف بأجلى بيان إذا ما حادثت بعضهم فى أى أمر ما .

وحيث ان مثل هذه الصفات مكتسبة وليست وراثية فانه من الممكن العمل على ازالتها وتغير اتجاه أفكارهم حتى ينشطوا ويعملوا على اصلاح شئونهم المعيشية .

إن التعليم هو السبيل الوحيد الذى يضع حداً لذلك التقهقر المستمر الذى ينتقل من جيل إلى جيل . ولما كانت الواحات فى الوقت الحاضر بلد لا تلذ الاقامة فيها وكثير من السكان يرحل منها الى القطر المصرى تاركا وراءه ماله وعياله مشتغلا فى مصر بأحقر الحرف وجب العمل على تشجيع التعليم فى هذه البلاد لدرء ذلك الخطر والانتفاع بتلك البلاد الواسعة الغنية بأرضها .

٣ — **طريقة تملك الاراضى** — إن طريقة تملك الأراضى الزراعية فى الواحات لطريقة عقيمة لا يمكن معها عمل أى اصلاح زراعى ولبيان ذلك نفرض أن خمسين رجلا اشتركوا فى حفر بئر وان هذه البئر تروى عشرة أفدنة فان هؤلاء الخمسين شركاء فيها جريا على عادتهم فيصبح كل منهم مالكا لخمس فدان ورغم صغر هذه المساحة فانها لا تؤخذ فى نقطة واحدة بل ربما تؤخذ فى خمسة نقط مختلفة البعد عن العين ليتساوى الكل فى قربهم من عين الماء وبعدهم عنها وتقسيمهم الأراضى على هذا النحو كثيراً ما يكون سبباً فى الشقاق والنزاع المستمرين حتى تضطر الحكومة إلى التدخل لفضه ومن الغريب أنك تجد لفرد واحد مثلا نحواً من عشرين خمساً أو أكثر موزعة على هذا النمط . وفيما لا شك فيه أن ادارة مثل هذه القطع تختل لأنه يستحيل على صاحبها أن يلاحظ أعماله فى تلك الجهات الموزعة فى وقت واحد . وإذا

ما حادثت أحدهم مبيناً له خطأ هذه الطريقة اقتنع واعترف بما تدلى له إلا انه يجيبك بأن هذا ما وجدنا عليه آباءنا و بنفس هذه الطريقة تصبح النخلة الواحدة ملكا لعدد كبير من الناس . وقد علمت أن نخلة واحدة يملكها مائتا شخص يجلسون تحتها وقت الحصيد ليأخذ كل منهم نصيبه من ثمرها .

إن مثل هذه الطرق هى حجر عثرة فى سبيل الاصلاح وحيث انهم لا يجدون من أنفسهم وازعا ولا استعداداً لتعديل طريق ملكيتهم أصبح من الواجب اجبارهم على اتخاذ طرق أخرى يكون من ورائها فائدة محققة لمصلحتهم و إنى أعتقد أن أحسن الطرق لعمل هذا الاصلاح هو أن يقدم اقتراح إلى البرلمان ليعطى الحكومة الحق فى توزيع هذه الأراضى على الملاك بطريقة يتبع فيها لم شعث أملاكهم الصغيرة المتفرقة فى نقطة واحد . فاذا ما وافق البرلمان على مثل هذا القانون اقترح فى تنفيذه أن تشكل لجنة من المحافظين ومساعديه و بعض الأعيان لدرس الموضوع دراسة جيدة ليستطاع تقسيم الأراضى بين أهليها تقسيما عادلا مرضياً وحيث ان سن مثل هذا القانون لا يتعارض مطلقا مع حرية الفرد الدستورية ولا يعتبر تدخلا فى الحقوق الشخصية وحيث ان البرلمان له الحق فى أن يسن من القوانين ما يرى فيه المنفعة للبلاد فليس ثمة مانع من سن هذا القانون وتنفيذه رحمة بأولئك البؤساء .

٤ — *رداءة الطرق المتبعة فى الزراعة* — إن المزارع الواحى لا يستعمل محراثا مطلقا فى أرضه ويكتفى بزرع محصول واحد كل سنتين ليعطى أرضه على مايزعم فرصة تستعيد فيها قوتها كما انه أيضاً يستعمل ما يقرب من نصف مساحة أرضه فى عمل مجارى و إقامة جسور وزيادة على ذلك فانه لا يستعمل نورجا لدرس حصيده بل يكتفى بأن تدوسه البهائم لفصل الحبوب من سيقانها وان فلاحاً لا يحرث الأرض ولا يتبع الطرق الاقتصادية فى تقسيمها أو فى درس محصوله لا ينتظر أن ينتج محصولا جيداً مثل أخيه الذى يتبع الطرق الصحيحة .

إن مثل هذه الفلاحة الرديئة لا بد وأن تكون نتيجة كسل فادح وربما كان من المستحسن أن ترسل وزارة الزراعة بعضاً من رجالها الفنيين (كمعاونين وكملاحظى حقول) بصفة مستديمة ليرشدوا أولئك القوم ويعلمونهم كيف يحرثون وكيف يزرعون وكيف يحصدون كما أنه يجب أن تكون لكل من الواحة الخارجة والداخلة معاون دائم يعاونه فى أعماله رئيس أو ملاحظ حقول لكل بلدة ويستحسن أن يكون هؤلاء الملاحظون من سكان البلاد نفسها ومتى الذين يكونون قد تعلموا كما بينا .

٥ — *محاربة الاهالى بقصد اصلاح زراعى* — تفتك الملاريا بكثير من السكان سنويا كنتيجة لزرع الأرز بجوار المساقى ولأن الطرق المتبعة فى رى الأرز تختلف عما هى فى وادى النيل وذلك أنهم لا يصرفون مياه الرى بل تبقى راكدة فى الحقل حتى ينضج المحصول وبما أنه من المعلوم أن الماء الراكد هو أوفق مكان لتوالد ناموس الملاريا الذى يتكاثر بسرعة حتى أنك تجد صعوبة كبيرة جدا فى محاولتك النوم بدون (ناموسية) . وان موظف الحكومة ونفر قليل من ذوى اليسار فى تلك البلاد يستعملون قماشا (بفتة خفيفة) فى عمل ناموسياتهم لاتقاء لدغات الناموس مع العلم بأن هذا القماش لا يتخلله الهواء كما يجب فلا يتنفسون التنفس الصحى وهم مرغمون . أما الأكثرية ففقراء معرضون دائما للدغات الناموس التى كثيرا ما تكون كل لدغة منها حاملة لميكروب الملاريا الذى يتسرب إلى أجسامهم فيفتك بهم .

وبالرغم عن شدة ما يقاسونه من مرض الملاريا فانهم لا يمتنعون عن زراعة الأرز مع علمهم بأنه السبب فى وجود هذا المرض وعذرهم فى ذلك كثرة محصول الأرز وتعويلهم عليه كثيرا فى غذائهم وان هذان السببين ليسا من الأهمية بحيث يبرران استمرارهم فى زراعة الأرز لأن هناك محاصيل صيفية أخرى تقوم مقامه فى تغذيتهم مثل الذرة الشامية والذرة الرفيعة .

على أنه إذا كان ولا بد لهم من زراعة الأرز فيمكنهم أن يزرعوه على مسافة ثلاثة كيلو مترات على الأقل من المساكن وهذا أيضا لا يكفى لرفع خطر الملاريا إلا

قليلا واذا كانت هناك أية إجراءات يمكن اتخاذها ضد زراعة الأرز فيجدر تنفيذها لسلامة السكان .

٦ — *رداءة المواصلات* — ان طرق المواصلات فى الواحات لفى غاية الرداءة وان وصف المصاعب التى يلقاها المسافر فى رحلته إلى الواحات لتكفى لبيان رداءتها . فاذا فرضنا أن مسافراً يبتدىء من مواصلة الواحات فانه يأخذ قطارا غير يح بالمرة لمدة تسع ساعات فى الأيام الهادئة الرياح واثنتى عشرة ساعة فى الأيام الشديدة الرياح حيث تغطى القضبان بالرمال فيضطر القطار أن يقف حتى تزال تلك الرمال التى تتجمع ومتى أمضى تلك المدة وصل إلى الواحات الخارجة متعبا جدا . والطريق من الخارجة إلى الداخلة بالرغم من أن طوله ١٨٠ كيلو مترا فهو فى غاية الرداءة فى بعض الأماكن فالمسافة التى طولها ٣٠ كيلو مترا التى تبتدىء من الخارجة يضطر الانسان فيها أن يدفع السيارة بيديه مرات متعددة لاخراجها من الرمال و بعد هذه المنطقة الشاقة تارة يمر بأراضى سهلة وأخرى وعرة و بعد ثمان أو تسع ساعات يصل إلى الداخلة . على أن معظم الناس يرحلون إلى الداخلة بالابل والحمير فيقضون فى قطع المسافة عدة أيام .

وتوجد هناك شركة للسيارات للانتقال بين الواحتين

ان المسافة بين الخارجة و باريس تبلغ طولها ٨٠ كيلو مترا تشبه فى بعض أجزائها الطريق من الخارجة الى الداخلة مع أنه يوجد بجوارها ٤٥٠٠٠ فدان من الأراضى الجيدة جدا التى إذا أصلحت درت أرباحا كثيرة .

ولا ينتظر أن يحصل أى تحسين إلا إذا أصلحت طرق المواصلات وانه من المحزن جدا أن ترى محاصيل جيدة من الفواكه تتلف تحت الأشجار لعدم وجود أسواق لاستهلاكها وكذلك لعدم امكان نقلها من مكان الى آخر بالسرعة والأجر المناسبين إذ أن مائة برتقالة تتكلف فى ارسالها من الداخلة إلى مصر ٥٥ قرشا صاغا علاوة على ما يلحقها من الضرر أو الضياع قبل أن تصل إلى أسواقها

ان الناس هناك زيادة على كسلهم وجهلهم فانهم لا يزرعون المحاصيل السريعة التلف بكميات تجارية كالفواكه والخضروات وذلك لعدم وجود طرق سريعة لنقلها إلى الأسواق .

لذلك أصبح من الضرورى جدا اصلاح طرق المواصلات ومد السكك الحديدية حيث يمكن ذلك مع ادخال التليفونات والتلغرافات قبل البدء فى عمل الاصلاح الزراعى وربما كان من المستحسن ارسال بعثة من المهندسين اذا كان لم يسبق ارسالها لدرس الموضوع وعمل الخطة اللازمة .

ان أراضى الواحات تختلف كثيرا عن أراضى الصحراء الشرقية والغربية اذ أنها تحتوى على نسبة كبيرة من الطين وأن هناك مقادير وافرة من الماء تحت الأرض يمكن استعمالها للرى اذا ما اتخذت الطرق الحديثة فى اخراجها .

ان التربة صالحة لزراعة مختلف المحصولات بما فى ذلك القطن فى بعض الجهات وخصوصاً فى أراضى باريس ويزرع الفلاح فى الوقت الحاضر كل شىء تقريباً كالقمح والشعير والأرز والذرة الرفيعة وجميع أصناف الفاكهة والخضروات لاستهلاكها محلياً فقط فلو أصلحت طرق الرى والمواصلات وغيرها أمكن زراعة هذه المحاصيل على أسس تجارية .

وتنمو الفواكه فى الواحتين نمواً حسناً ولكن بالنسبة لعدم وجود طرق المواصلات فان الحدائق هناك صغيرة وتستعمل محاصيلها عادة للاستهلاك محلياً وبالنسبة لجهل الأهالى بطرق زراعة أشجار الفاكهة تجد نمو أشجارهم ضعيفة والغرس على مسافات قصيرة جداً فيؤثر بعضها فى نمو الآخر وكثيراً ما تكون أشجار الموز والبرتقال والنخيل والزيتون كلها مزروعة بعضها بجوار بعض بدون أى نظام خاص كالمتبع فى حدائق وادى النيل ويستحسن جداً إذا أريد عمل أى إصلاح من هذا القبيل أن ترشد الناس إلى طرق غرس أشجار الفاكهة والعناية بها من تقليم وتسميد وخلافه .

أما من جهة ماشيتهم فانها ضعيفة ومن أصناف غير أصيلة ولكن ذلك يمكن إصلاحه بادخال أنواع جيدة من الأبقار والخيل والحمير وغيرها للتوالد حتى يتيسر بذلك تحسين ما عندهم من الماشية وغيرها . وبما أن هناك أراض كثيرة تصلح لأن تكون مراعى ربما تيسر تشجيع الأهالى على الانتفاع بتربية الماشية حتى تكون الواحات يوما ما مصدراً من مصادر اللحوم والألبان .

يوجد بالخارجة بالقرب من المستشفى الأميرى نحو من ١٠٠ فدان يمكن ريها بواسطة مياه الصرف التى تأتى من بعض آبار الخارجة ويحسن زرع هذه المساحة غابة لتحمى المساكن من زحف الرمال عليها وفى الوقت نفسه تستعمل كمورد للأخشاب .

أما من جهة امكان زراعة الخروع بالواحات فانه ممكن جداً أنه يوافق طبيعة الأهالى حيث انه لا يحتاج إلى كثير من العمل وفى الوقت نفسه يتحمل النقل ولا يتلف كما تتلف المحاصيل الأخرى وربما كان من المستحسن جداً زرع هذه المائة فدان السالفة الذكر خروعاً لسرعة نموه وفى الوقت نفسه يكون كحاجز لمنع زحف الرمال عن المساكن .

عبد العزيز القشيرى
اخصائى ثان بقسم تربية النباتات